الفروق الدلالية في التراث اللغوي

طيبة صالح الشذر

حصلت على الدكتوراه في علم اللغة العربية من جامعة القاهرة عام **1986** .

تعمل في قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت .

الملخص

استأثرت مسألة الفروق اللغوية باهتمام اللغويين العرب فنالت من عنايتهم الشيء الكثير . وقد شغلت هذه المسألة اللغويين حرصاً منهم على تنقية اللغة العربية ، وحفاظاً على أصالتها ، ومن أجل هذا صنفوا أبواباً وكتباً من الفروق اللغوية ، راجعين باللغة والألفاظ إلى ماكانت عليه من دلالات قديمة . ومن هنا كانت ظاهرة التأليف في الفروق رفضاً للجديد في الدلالة ، وتصويباً لما عدوه لحناً في لغة الناس ، وإحياء لما بين الألفاظ من فروق دقيقة تبعاً للدلالة الأصلية ، وهذا مانجده واضحاً عند ابن قتيبة الذي أفرد لها في كتابه «أدب الكاتب»باباً خاصاً . وقدحذا أبو هلال العسكري حذو ابن قتيبة في هذا الأمر من حيث الدافع والغاية والمنهج في التأليف ؛ فخص هذه المسألة بكتاب مستقل بعنوان «الفروق اللغوية» قدم فيه عملاً دلالياً متميزاً .

في ضوء هذه الدراسة تظهر لنا العلاقة الوثيقة بين التصنيف في الفروق اللغوية وما ألف من كتب في لحن العامة ؛ وذلك من حيث الدافع والغرض والمنهج ، فما الفروق اللغوية في الواقع إلا باب من أبواب اللحن في الدلالة . وأعتقد أن الفروق تفتح باباً للتحليل الدلالي ، أو هي ينبغي أن تبين بوضح طبيعة الجهود الدلالية العربية القديمة ، خاصة ونحن نلتمس توضيحاً للبحوث الدلالية التطبيقية على نحو واسع في حياتنا العلمية .

أولاً : ظاهرة الفروق الدلالية

انصرف الاهتمام عند علماء اللغة بالفروق إلى التحليل وشرح المعاني ، وبسط المساحة الدلالية التي يحددها الرمز الخاص بها ، وتعيين الحدود الفاصلة بينها وبين جارتها . وتثبت بعض الإشارات إلى ماهية العمل في الفروق اللغوية . فهي أولاً لم تدخل في فروع المناقشات الدائرة حول الترادف وما يكون من شأنه بصورة مباشرة ، وإن يكن الموضوع قريباً من هذه المشكلة اللغوية .

وفي اللغة العربية ألفاظ كثيرة تتقارب معانيها وتتشابه دلالاتها ، وقد كان هذا التشابه في الدلالات والتقارب في المعاني ملحوظاً لدى العرب القدامى .

وبمرور الزمن ولكثرة الاستعمال تطورت دلالة هذه الألفاظ وأصبح الناس يستعملونها بمعنى واحد غير ملتفتين لما بينها من فروق دقيقة ، ولا مراعين التباين بينها بحسب أصلها في اللغة ، إهمالاً لها أو جهلاً بأصلها ، فكان أن ترادفت ألفاظ عدة على معنى واحد نتيجة التطور في الاستعمال .

وحين أشكل الفرق بين هذه الألفاظ واختلطت معانيها ، وصارت مترادفة في الاستعمال ، هال الأمر بعض علماء العربية القدامى ، فعدوا ذلك ضرباً من الفساد اللغوي واللحن المستكره ، فتأهبوا للوقوف في وجه هذا التيار يستنكرونه ويصوبونه ، حرصاً منهم على تنقية اللغة وحفاظاً على أصالتها وسلامتها ، محتجين بدلالات الألفاظ القديمة ، ومعولين على ماذكره الأقدمون من اللغويين ، وماورد عن العرب الفصحاء إبان عصر الاحتجاج .

وقد نسبوا هذا التغير الدلالي إلى التأخر والجهل وما أصاب الثقافة اللغوية من ضعف وانحطاط .

ومن أجل هذا صنفوا أبواباً وكتباً في الفروق ، راجعين باللغة والألفاظ إلى ماكانت عليه من دلالات قديمة . وكأنهم بهذا جعلوا الدلالة مسألة نقلية متواترة يأخذها جيل بعد جيل ، ويتناقلها الخلف عن السلف . ومن هنا كانت ظاهرة التأليف في الفروق رفضاً للجديد في الدلالة ، وتصويباً لما عدوه لحناً في لغة الناس ، وإحياء لما بين الألفاظ من فروق دقيقة تبعاً للدلالة الأصلية .

ويهدف هذا البحث إلى إعادة النظر في موضوع الفروق اللغوية في ضوء مادة مأخوذة في المقام الأول من كتب لحن العامة وكتب التفسير وكتب اللغة والمعاجم .

وقبل الحديث عن مسألة الفروق اللغوية بها أرى من المهم أن ألقي نظرة موجزة على اللحن وتحديد بدايته وتحديد معنى العامة والخاصة ، وجهود العلماء في تقويم اللحن الذي (فشا) على الألسنة . وقد حاولت الإيجاز في إلقاء الضوء على ظاهرة اللحن ، لأن هذه الظاهرة قد كتب فيها بتفصيل واف طائفة من الباحثين يمكن الرجوع إلى مصنفاتهم[1] .

للحن في العربية معان مختلفة ، منها الغناء وترجيع الصوت والتطريب ، ومنها ترك الصواب في القراءة والنشيد ، ومنها الميل عن القول بالتورية التي تخفى على السامع أو بالتعريض والإيماء ، ومنها الفهم والفطنة ومنها : اللهجة الخاصة ، ومنها الخطأ في الكلام[2] ، وغير هذا من المعاني الأخرى[3] .

واللَّحن ظاهرة لغوية كان لها أثر بيّن في لفت أنظار المسلمين إلى العناية بالقرآن ونشوء الدراسات القرآنية ، ويؤكد المؤرخون أن اللحن لم يكثر إلا بعد الفتوح وانتشار العرب في الآفاق ، فتذمر العمال مما كانوا يسمعونه من اللحن وخصوصاً في قراءة القرآن ، فأحسوا بحاجة شديدة إلى ضبط قواعد اللغة[4] ، وإذا ما وصلنا إلى العصر العباسي نجد أن المجتمع العباسي من أصلح المجتمعات لتفشي هذه الظاهرة اللغوية ، فأجناسه المتعددة واللغات التي اختلطت فيه ، والحضارات التي تمازجت به ، كل ذلك جعله بيئة صالحة لمثل هذه الظاهرة اللغوية ، وقد تنبه علماء الأدب واللغة القدماء لهذه الظاهرة[5] .

ومن الملاحظ أن اللحن بمعنى الخطأ في اللغة بكل أنواعه وترك الصواب هو أظهر اصطلاح للفظة اللحن ، وهو اصطلاح مبكر ، لا كما زعم يوهان فك بأن اللحن الذي يطلقه علماء اللغة والنحو اصطلاحاً على الخطأ في اللغة ، إنما اكتسب هذا المدلول نتيجة لاتفاق عرفي على تغيير معناه الأصلي في وقت متأخر[6] ، ولست مع يوهان فك في هذا الرأي ، فالعرب عرفت اللحن بمعنى

الخطأ في الكلام في وقت مبكر جداً[7] ، ارتقت به المصادر إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم[8] . ومن أقدم النصوص التي وردت فيها كلمة اللحن بهذا المعنى مانسب إلى عبدالملك ابن مروان أنه قال : «اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوتب والجدري في الوجه»[9] ، وقال أيضاً : «الإعراب جمال للوضيع ، واللحن هجنة على الشريف[10] ، وعلى الرغم من أن العرب كانت تنطق العربية الفصيحة على سجيتها من غير خطأ يلفت النظر ، نقلت لنا بعض المصادر نماذج مما أخطأ فيه بعض العرب[11] ، وأقدم هذه النماذج يرجع إلى عهد الصحابة ، ولكن شيوع الخطأ في اللغة بشكل يلفت الانتباه حدث عند انتشار الإسلام ، وانضمام الشعوب الأخرى إليه ، وفي هذا يقول أبوبكر الزبيدي : «ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر من إسلامها تبرعُ في نطقها بالسجية ، وتتكلم على السليقة ، حتى فتحت المدائن ، ومصرت الأمصار ، ودوّنت الدواوين فاختلط العربي بالنبطي ، والتقى الحجازي بالفارسي ، ودخل الدين أخلاط الأمم ، وسواقط البلدان ، فوقع الخلل في الكلام ، وبدأ اللحن في ألسنة العوام»[12] .

لقد كان العرب الفصحاء يستهجنون ماييسمعونه من اللحن ، وأخذ العلماء المتقدمون ينبهون عليه ، وبعد أن فشا على الألسنة بشكل ملحوظ ابتدأ العلماء بتعقب هذه الظاهرة وتسجيلها لغرض تصويبها ، وهكذا توالت المصنفات في هذا الفن . وقد تخصصت هذه المصنفات في تناول جوانب معينة فيه ؛ فاللحن الذي يظهر في الإعراب كان من نصيب مصنفات النحويين ، واللحن الذي يصيب بنية الكلمة كان من نصيب مصنفات الصرفيين ، أما اللحن الذي في الأصوات أو في استعمال الكلمة أو نشأ عن التصحيف فقد كان من نصيب مصنفات اللغويين .

وترد اسم العامة والعوام في مصنفات اللغويين ، وكذلك الخاصة والخواص ، لهذا ينبغي أن نقف على مدلول هاتين اللفظتين عند هؤلاء العلماء ، نظراً إلى أن المعجمات اللغوية لاتفيدنا كثيراً في تحديد المعنى لهاتين اللفظتين ، لأنها ذكرت أن العامة خلاف الخاصة ، وهذا التفسير فيه شيء من العموم يحتاج

إلى التخصيص ، وبداية هذا التخصيص نجدها عند الجاحظ في تحديده للفظ العوام فقد قال : «وإذا سمعتموني أذكر العوام فإني لست أعني الفلاحين والحشوة والصناع والباعة ، ولست أعني أيضاً الأكراد في الجبال ، وسكان الجزائر في البحار . . . وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا ، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم ، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا ، على أن الخاصة تتفاضل في طبقات أيضاً»[13] ، فالعامة من هم دون الخاصة كما ذكر الجاحظ ، ولا يطلق على الطبقة التي دونها ، بل هي لفظ عام يشمل كل من أخطأ في كلامه من الطبقات الثلاث . . . أما طبقة الخاصة فقد ذكر الجاحظ أنها تتفاضل في الطبقات ، أي أن فيهم من يخطئ وهو العامي ، وفيهم من لايخطئ ، يقول حسين نصار : والعاميّة مضت في طريقها . . . حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ثم شملت كل لسان ، فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعوام في عصور الجهل والتأخر ، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفئتين بدون تفرقة[14] .

لكن القدماء الذين صنفوا في ظاهرة اللّحن لم يعطوا لنا تحديداً دقيقاً لمعنى العامة فمعظمهم وسم كتابه بأخطاء العامة ، من غير أن يحدد من هم هؤلاء العامة .

لكن هذا لايمنع من أن يكون هؤلاء المصنفون يقصدون بالعاميّة كل كلام ينطق به على غير سنن العرب ، ومنهم من قصر كتابه على أغلاط الخاصة ، وصنف في هذا الموضوع جماعة آخرون غير الزبيدي منهم ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) وابن قتيبة وكتابه «أدب الكاتب» وفيه أبواب مخصصة لكلام العامة . والصقلي وكتابه «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» وقد حققه الدكتور عبدالعزيز مطر ، وكذلك ابن الجوزي وكتابه «تقويم اللسان» وأيضاً قام بتحقيقه الدكتور عبدالعزيز مطر ونشره المجمع العلمي العراقي .

ومنهم الجواليقي وكتابه «تكملة إصلاح ماتغلط به العامة» . وقد رصد الجواليقي في كتابه هذا الألفاظ التي شاعت على ألسنة العامة في عصره ، مما

يتعلق بجوانب مختلفة من الأخطاء التي تنطق بها العامة . وقد تشمل الحياة اليومية وألفاظاً تتعلق بالحياة الدينية والاجتماعية مثل المأكل والمشرب والملبس ، والبيع والشراء والوزن ، وألفاظاً تتعلق بأسماء أعضاء الإنسان والأمراض وغيرها . وقد أشار د .حسين نصار إلى هذا الجانب فقال : وجملة القول في كتب العامة والخاصة . . . أن أهميتها تقوم على تصويرها للشعب العربي وحياته في جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً لاتعطيناه معاجم اللغة الفصيحة . . . فكانت أصدق تصويراً[15] .

وعند استقراء الألفاظ العاميّة التي حُرفت عن الفصيحة نستطيع أن نطلّع على التطور التاريخي الذي طرأ على اللفظة الفصيحة وما أصابها من تغير دلالي على لسان العامة نتيجة لعوامل مختلفة[16] ، وهذه الأخطاء اللغوية التي قدمها صاحب كتاب التكملة فيما تخطئ فيه العامة نجد فيها تلاقياً مع المصنفات الأخرى في الظواهر العامة التي طرأت على لسان العامة ، هذه الظواهر مشتركة فيما وصل إلينا من مصنفات .

أما الحريري وكتابه «درة الغواص في أوهام الخواص» فقد ضم أكثر من خمسين ومئتي لفظة مما تُخطئ العامة فيه . وقد عاصر الحريري أبا منصور الجواليقي مدة تقارب الخمسين عاماً في بغداد ، ولكن هذا لايعني با لضرورة أن أحدهما قد سجل أخطاء سجلها الآخر ، ما داما عاشا في وقت واحد تقريباً ، فالمؤلفان مختلفان في منهج التقصي لهذه الأخطاء . فالحريري لم يتقص أخطاء العامة جميعاً بل اقتصر على ما تخطئ به الطبقة المثقفة من العامة وسماهم الخاصة ، وهم الذين عناهم الجاحظ في قوله الذي مر تقديمه .

أما الجواليقي فقد سجل أخطاء العامة سواء أكانوا من المثقفين أم من غيرهم . ولم يشترك المؤلفان في الألفاظ التي نقلاها إلا في إحدى وثلاثين لفظة ، كان موضع الخطأ متشابها في ثلاث وعشرين منها[17] . ومن هذه الكلمة الموجزة عن اللحن نتطرق إلى دراسة هذه الظاهرة من خلال كتب الفروق اللغوية .

ثانياً : التأليف في الفروق اللغوية

لقد استأثرت مسألة الفروق اللغوية باهتمام اللغويين العرب القدامى ، فنالت من عنايتهم الشيء الكثير ، وقد شغلتهم هذه الظاهرة حرصاً منهم على تنقية اللغة العربية وحفاظاً على أصالتها . ومن أجل هذا صنفوا أبواباً وكتباً في الفروق ، راجعين باللغة والألفاظ إلى ماكانت عليه من دلالات قديمة . ومن هنا كانت ظاهرة التأليف في الفروق اللغوية رفضاً للجديد في الدلالة ، وتصويباً لما عدوه لحناً في لغة الناس ، وإحياء ما بين الألفاظ من فروق دقيقة تبعاً للدلالة الأصلية وهذا مانجده واضحاً عند ابن قتيبة ، الذي أفرد لها في كتابه «أدب الكاتب» باباً خاصاً سماه «باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»[18] ، ولم يعد الناس في عصر ابن قتيبة يفرقون في استعمالهم اللغوي بين الألفاظ التي تتقارب في معانيها بعد أن مكن الاستعمال لها ، واختفت تلك الفروق الدقيقة بين دلالاتها ، وهذا مالاحظه وصرح به ابن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦هـ في مقدمة كتابه «أدب الكاتب» وجعله من أسباب تأليفه ، فقال : (فما رأيت أحداً منهم يعرف الفرق بين الوَكَع والكَوَع ولا الحَنَفَ من الفَدَع ولا اللَّمى من اللَّطَع . فلما رأيت هذا الشأن كلَ يوم إلَى نقصان ، وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره ، جعلت له حظاً من عنايتي وجزءاً من تأليفي»[19] ، وبهذا كشف لنا ابن قتيبة عن التطور الدلالي الذي حدث لطائفة من الألفاظ في عصره ، تلك الألفاظ التي صارت تستعمل بمعنى واحد ، وامحت الفروق بها نتيجة لهذا التطور . وإنها لفائدة عظيمة في تسجيل ابن قتيبة للألفاظ بحسب معانيها التي يجري بها الاستعمال في (عصره) وليس بحسب معانيها النقلية والمروية[20] ، إلا أن ابن قتيبة لم يُسلِّم بهذا التغير الدلالي فذهب إلى استنكاره وتخطئة استعماله ، وهذا عنده ماينبغي تجنبه والتنبيه عليه .

ومن أجل ذلك راح يصوب تلك الألفاظ التي قال إن الناس في عصره لم يعودوا يفرقون بينها ويستعملونها بمعنى واحد ، ونسب إلى الجهل باللغة وأسرارها ، وهو في ذلك يرفض أي معنى جديد عندما يراه مخالفاً لما كانت عليه الكلمة من دلالة سابقة .

وقد عقد لهذا الغرض الباب الأول من كتاب المعرفة الذي احتواه (أدب الكاتب) . ونجد في هذا الباب جملة من الألفاظ التي يستعملها الناس بمعنى واحد ، ويقول بالفروق بينها من أجل تصويبها ومراعاة الصحة اللغوية في استعمالها . ومن هذه الألفاظ قوله : (ومن ذلك الخائن والسارق ، لايكاد الناس يفرقون بينهما . والخائن هو الذي اؤتمن فأخذ فخان . . . والسارق من سرقك سراً بأي وجه كان ، يقال كل خائن سارق ، وليس كل سارق خائنا)[21] . وقوله (ومن ذلك البخيل ، واللئيم ، يذهب الناس إلى أنهما سواء ، وليس كذلك إنما البخيل الشحيح الضَّنين ، واللئيم الذي جمع الشح ومهانة النفس ، ودناءة الآباء ، يقال كل لئيم بخيل وليس كل بخيل لئيماً»[22] وقوله : (ومن ذلك الحشمة يضعها الناس موضع الاستحياء ، قال الأصمعي وليس كذلك ، إنما هي بمعنى الغضب وحكي عن بعض فصحاء العرب أن ذلك لما يحشم بني فلان أي يغضبهم[23] .

وقوله في الحمد والشكر فلم يعد الناس يفرقون بينهما زمن ابن قتيبة ، فقد جرى الاستعمال بهما بمعنى واحد واختفى ذلك الفرق الدقيق بين معنييهما نتيجة التعميم . والحمد في الأصل أعم من الشكر . ويلاحظ ابن قتيبة هذا الاستعمال في عصره ويحكم عليه بالخطأ حيث يقول : ومن ذلك الحمد والشكر لايكاد الناس يفرقون بينهما ، فالحمد الثناء على الرجل بما فيه من حسن ، تقول حَمدْت الرّجُل إذا أثنيتَ عليه بكرم أو حَسَب أو شجاعة وأشباه ذلك ، والشكر له : الثناء عليه بمعروف[24] . وقوله في الخُلْف والكَذب حين يصر على التفرقة بينهما ، فيجعل الكذب للماضي والخلف للمستقبل[25] . ويكاد الناس لايفرقون بين الخُلْف والكذب في استعمالهم اللغوي ، وعلى هذا النحو يستطرد ابن قتيبة في ذكر الفروق اللغوية بين طائفة من الألفاظ المتقاربة المعنى وذلك تبعاً لدلالاتها الأصلية في اللغة ، ويمضي في ملاحظة هذه الظاهرة اللغوية ، فيعترف صراحة بأن الاستعمال اللغوي في عصره لم يعد يفرق بين : الظلّ والفَيْء ، وبين الآل والسَّراب ، وبين العتْرَة والذُّرِّيَّة ، وبين الآري والمعْلَف ، وبين المَلَّة والخُبْزة ، وبين المزَادَة والرواية[26] ، وَإلى غير ذلك من الألفاظ الَتي لم يعد الناس يتبينون فروقاً

بينها ولايراعون ذلك التباين في معانيها . ونجد ابن قتيبة يبين تلك الفروق اللغوية الدقيقة بين هذه الألفاظ تبعاً لمعانيها القديمة ، ذلك أنه اتخذ من الدلالة القديمة معياراً للصحة اللغوية فأنكر أي تطور يحدث بخلاف ذلك ، وعده لحناً . وقد يتلمس أحياناً فروقاً غير لغوية ، أو مما ليس موضع اتفاق لدى اللغويين ، كما في تفريقه بين الفقير والمسكين[27] . وهذه المسألة قد اختلف فيها أهل اللغة كثيراً وتنازعوا حول تحديد الفرق الدقيق بين اللفظتين حتى نقض أحدهما قول الآخر . فمذهب يونس بن حبيب ومن وافقه أن الفقير أحسن حالاً من المسكين ، ومذهب الأصمعي ومن وافقه أن المسكين أحسن حالاً من الفقير . وقد ذكر ابن قتيبة أن الفقير الذي له البلغة من العيش ، والمسكين الذي لاشيء له ، فغلطه الثعالبي وجعل العكس هو الصحيح ، وجوز أن يكون الفقير مثل المسكين دونه في القدرة على البلغة ، ومن اللغويين من سوى بينهما[28] .

ومهما يكن موقف ابن قتيبة ، فإنه قد أفادنا كثيراً في الوقوف على تغير الدلالة لجملة من الألفاظ إلى القرن الثالث الهجري ، وبفضل ذكره لدلالة الكلمة الحالية في عصره ودلالتها القديمة أو الأصلية على سبيل المقارنة ، تتم معرفتنا لمدى التطور الذي حدث في استخدام هذه الألفاظ .

وقد حذا أبوهلال العسكري حذو ابن قتيبة في اهتمامه بهذه الظاهرة من حيث الدافع والمنهج في التأليف ، فخصها بكتاب مستقل . على أن العسكري كان قليل الاستشهاد بالنصوص اللغوية على الفروق ، ولم ينسب الفروق إلى قائليها في الغالب .

وسنتناول هنا فروق العسكري بالدرس والتحليل لأهميتها لدى كثير من الباحثين . ولتوضيح الغاية من تأليفه لكتابه «الفروق اللغوية» ؛ فإنه فَرّق بين الألفاظ التي كانت متقاربة المعنى في الأصل ، ثم أشكل الفرق بينها واختلطت دلالتها حتى تنوسيت الفروق بينها وأصبح الناس يستعملونها بمعنى واحد ، وهذا هو السبب الذي دفع العسكري إلى التصنيف في هذا الضرب من الألفاظ كما صرح في مقدمة كتابه قائلاً : «إني ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا

وقد صُنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة ، والغضب والسخط ، وما شاكل ذلك ، فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتابا يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه ، والوصول إلى الغرض فيه ، وفرقت ما أردت تضمينه وإياه من ذلك»[29] .

يبدو من هذه المقدمة الموجزة لأبي هلال العسكري ومنهجه الذي سلكه في تبين طبيعة تلك الفروق أنه قصد إلى درس تحليلي للدلالة اللغوية له خصوصية ووظيفة في الاستعمال العلمي واليومي ، ويتمثل هذا في الأمور التالية :

1 - اعتمد العسكري ، كما جاء في مقدمة كتابه ، أسساً في تفريقه بين الألفاظ تتمثل في المنهج الذي سلكه في التحليل باعتماده على اعتبارات مختلفة في النظر إلى الدلالات بغية التفريق بينها ، تبعاً لأمور تتلخص في :

اختلافات مايستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنيهما ، أو في اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما ، أو في اعتبار ما يؤول إليه المعنيان ، أو في اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال ، أو في اعتبار النقيض ، أو في اعتبار الاشتقاق ، أو فيما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين مايقاربه ، أو في اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة[30] .

يلاحظ من هذه العبارات المتعددة أن العسكري قد اعتمد كثيراً على الدلالة الأصلية للألفاظ ، مهتدياً إلى ذلك بالاشتقاق وأصل الوضع وأمور أخرى ، كما تجاوز الدلالة اللغوية إلى اعتبارات أخرى نحوية وصرفية ومنطقية وعقلية .

2 - قسم العسكري كتابه إلى ثلاثين بابا احتوى كل باب طائفة من الألفاظ المتقاربة المعنى في موضوع معين . فكان يذكر الفروق بين هذه الألفاظ

تبعاً لدلالتها الأصلية في اللغة ، ويشير من بعد ذلك في أحيان كثيرة إلى التوسع الذي حدث في استعماله ، وأن تلك الألفاظ صارت تدل على معنى واحد ، وأن الكلمة صارت توضع موضع الأخرى . وأحياناً يشير العسكري إلى هذا التوسع الدلالي ويوجهه توجيهاً سديداً .

وقد أحصيت أكثر من خمسين ومئة استعمال من الألفاظ التي كانت متقاربة في معانيها ثم تطورت دلالتها حتى خفي الفرق بينها وصارت تستعمل بمعنى واحد ، فراح العسكري يفرق بينها بمقتضى أصلها في اللغة ، ويشير إلى التوسع فيها واستعمالها بمعني . ومن أمثلة ذلك قوله في الفرق بين الحنين والاشتياق إن : «أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل ، تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ، ثم كثر ذلك حتى جرى اسم كل واحد منهما على الآخر ، كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب»[31] .

وقوله في الفرق بين الظن والحسبان إن : «أصل الحسبان من الحساب ، تقول أحسبه بالظن قد مات كما تقول أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع ، وصار كالحقيقة بعد كثر ة الاستعمال»[32] . وقوله في الفرق بين التخلية والإطلاق إن : «الإطلاق عند الفقهاء كالإذن ؛ إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداء ، والإطلاق لا يكون إلا بعد نهي ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر»[33] . وقوله في الفرق بين الرد والرجع(إنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى : ﴿**فَإن رَّجَعَكَ اللَّهُ إلى طائفَة منّهمْ**﴾[34] ، ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله ، ولهذا يسمى البَهْرج رداً ولم يسم رجعاً ، هذا أصله ؛ ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناها)[35] وبعد أن فرق العسكري بين المجاورة والاجتماع بحسب أصلهما في اللغة قال : «ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ، ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة»[36] .

وقوله في الفرق بين الاصطفاء والاختيار : (إن اختيارك الشيء أخذك خير مافيه في الحقيقة أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ مايصفو منه ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر ، واستعمل الاصطفاء فيما لاصفو له على الحقيقة)[37] وقوله في الفرق بين الالتماس والطلب : (إن الالتماس طلب اللمس ، ثم سمى كل طلب التماساً مجازاً)[38] ، وقوله في الفرق بين المضي والذهاب : (إن المضي خلاف الاستقبال ولذا يقال ماض ومستقبل ، وليس كذلك الذهاب ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما فيً موضع الآخر)[39] .

وقوله في الفرق بين أتى وجاء (إن قولك جاء فلان كلام تام لايحتاج إلى صلة ، وقولك أتى فلان يقتضي مجيئه بشيء ، ولهذا يقال جاء فلان نفسه ، ولايقال أتى فلان نفسه ، ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر)[40] .

وعلى هذا النحو يجري العسكري في مجمل الفروق التي ذكرها بين الألفاظ ، ويبدو أنه معتدل في هذه المسألة قياسا إلى ابن قتيبة الذي ذكر الفروق بين الألفاظ المتقاربة تبعاً لأصلها ، وعد استعمالها بخلاف ذلك لحناً أو خطأ ، على حين نجد العسكري يفرق بين هذه الألفاظ بحسب الأصل أيضاً ، ولكنه يشير من بعد ذلك إلى التوسع في معانيها لكثرة الاستعمال ، ولايعده خطأ صراحة .

3 - لم يقتصر العسكري على فرق واحد بين اللفظتين أحياناً ، إذ نجده يذكر عدة فروق بينهما ، وربما ذكر فرقاً ثم نفاه أو استضعفه ، وأثبت فرقاً آخر ، وقد يذكر عدة فروق ويرجح أحدهما على سواها[41] ، وهذا يدل على أن ليست جميع الفروق التي ذكرها موضع اتفاق حتى عند أصحاب الفروق أنفسهم .

4 - اعتنى العسكري عناية كبيرة بذكر الفروق بين ألفاظ المتكلمين ومصطلحات المناطقة والفقهاء . وقد أشار إلى هذا الأمر في مقدمة كتابه[42] .

وطبيعة الألفاظ التي فرق بينها تدل على ذلك نحو : الاسم والحد ، والحد والحقيقة ، والحد والرسم ، والحقيقة والذات ، والمتكلم والكلامي ، والمحال والممتنع ، والمحال والمتناقض ، والتضاد والتناقض ، والتنافي والتضاد ، والدلالة والدليل والاستدلال ، والعلة والدلالة ، والعلة والسبب والشرط ، والقياس والاجتهاد ، والحياة والروح ، والروح والمهجة والنفس والذات ، والقديم والعتيق ، والباقي والدائم ، والفرد والواحد والوحدانية ، والواحد والوحيد والوحدة والوحدانية وما إلى ذلك[43] .

وكثيراً ما يتمثل بأقوال المتكلمين والفلاسفة والفقهاء وآرائهم في فروقه ، وقد يذكر أحياناً أقوال الأطباء في التفرقة بين بعض الألفاظ التي تناولها[44] . وبهذا يكون العسكري قد تجاوز كثيراً في فروقه الدلالة اللغوية إلى غيرها مما يراه أصحاب المنطق وأهل الفقه والطب ، وليس هذا بغريب أن يفرق هؤلاء بين ألفاظهم ومصطلحاتهم الخاصة تبعاً لنظرتهم وطبيعة علومهم ، التي لابد فيها من تحديد الدلالة ودقتها ، ولكن يبدو أنه من غير المناسب إقحام ذلك في كتاب اسمه «الفروق اللغوية» .

5 - كانت فروق العسكري تتسم بقلة الشواهد اللغوية ، أو يخلو بعضها من الشواهد ، وغالباً ما كان يهمل نسب تلك الشواهد إلى أصحابها[45] ، خلافاً لابن قتيبة الذي عزز فروقه بالشواهد الكثيرة ، ونسبها إلى قائليها مع ذكر من قال بالفرق من اللغويين الأقدمين .

6 - يلاحظ على طائفة من فروق العسكري أنها قريبة إلى المنطق ويبدو عليها أثر النزعة الكلامية والمحاكمة العقلية ، حتى إن دارس كتاب الفروق اللغوية هذا لايكاد يفهم أحياناً فرقاً بيناً بين ما أورده من ألفاظ ، وذلك كالتفرقة بين السنة والعام ، والكل والجمع .

7 - فرق العسكري بين ألفاظ لايحتاج في مثلها إلى تفريق ، فهي ليست موضع خلاف ، ولم تختلط دلالتها فالفرق بينها واضح ؛ وذلك نحو : الحين والزمان ، والصفة والحال ، والكذب والمحال ، والفقر والإعدام ،

والعلم والظن ، والإرادة والمحبة ، والدهر والمدة . فهذه الألفاظ ليست موضع خلاف أو إشكال ، والفرق بينها من السهل أن يستدل عليه .

8 - استثنى العسكري من التفرقة ألفاظاً مما كانت من لغتين ، سواء أكانت لغات قبائل عربية «لهجات» أم عربية وأعجمية ، وذلك نحو القدْر بالبصرية والبُرمة بالمكية ، والله بالعربية وآزر بالفارسية[46] . مما يدل على أنه منكر لتقارب المعنى بين هذه الألفاظ إذا وقع من لغات مختلفة .

9 - نلاحظ في فروق العسكري شيئاً من التكلف في محاولته التماس الفروق حتى إن كانت ضعيفة . . . ويبدو هذا واضحاً في طائفة من الألفاظ التي لم يستطع التفرقة بينها ، وتجويزه لأن تكون بمعنى واحد على الرغم من تفريقه بينها ؛ كما في الفرق بين النعت والصفة ، والختم والرسم ، والسنة والعام . ويبدو تكلف العسكري في التفرقة بين مجموعة ألفاظ من غير أن يذكر شواهد تؤكد صحتها ، على حين نجد أن هذه الألفاظ التي فرق بينها قد وردت في المعاجم وكتب اللغة بمعنى واحد . فمثلاً يفرق العسكري بين المشيئة والإرادة تفريقاً غامضاً يبتعد فيه عن الوضوح[47] ، وفي اللسان : (المشيئة : الإرادة)[48] ، ويفرق العسكري بين النبأ والخبر بكلام طويل[49] ، وفي اللسان : (النبأ : الخبر ، والجمع أنباء ، وإن لفلان نبأ أي خبراً . . وقد أنبأه إياه وبه ، وكذلك نبأه متعدية بحرف وغير حرف ، أي أخبر)[50] . كما يفرق العسكري بين النأي والبعد[51] ، وفي اللسان : (النأي : البعد ، نأي ينأى : بعد ، بوزن نعى ـ ينعى : ونأوت : بعدت لغة في نأيت . . . والعرب تقول : نأي فلان عني ينأى إذا بعد)[52] .

ويفرق العسكري بين أتى وجاء تفريقا نحويا ، ثم يقول باستعمال أحدهما موضع الآخر[53] ، وفي اللسان (المجيء : الإتيان)[54] . وفي إصلاح المنطق يقول ابن السكيت : (وقد أتيته : إذا جئته)[55] .

ويفرق العسكري أيضاً بين الدهر والعصر[56] ، على حين يقول ابن السكيت : (والعصر : الدهر)[57] .

كذلك يفرق العسكري بين النور والضياء[58] ، ونجد إصلاح المنطق : (النور : الضياء)[59] ، ويفرق العسكري بين السرور والحبور ، وحين ورد الحبور بمعنى السرور في كلامهم حمله على جهة الاستعارة وقال إن الأصل فيه هو النعمة الحسنة[60] ، على حين نجد أن ابن السكيت يقول : (وقد حبره يحبره حبراً ، إذا سرّه ، والحبرة والحبر : السرور . قال الله تعالى ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾[61] . أي يسرون . قال العجاج : (فالحمد لله الذي أعطى الحبر)[62] . وخلاصة القول في فروق العسكري أنها قائمة على النظرة التاريخية إلى دلالة الألفاظ ، تلك النظرة التي تتمسك بالدلالة الأصلية ، وترفض التغير الدلالي الذي اقتضاه التطور في الاستعمال ، وإن أشار العسكري أحياناً إلى هذا التوسع الدلالي . إضافة إلى مايتخللها أحياناً من تعدد في تناول الفروق ، وأثر المنهج المنطقي والطابع العقلي واضح فيها . ولم يستطع العسكري التفرقة بين ألفاظ اعترف بأنها سواء من حيث الدلالة ، على الرغم مما ذكره من فروق بينها ، وجاءت طائفة منها خلوا من الشواهد .

وفي ضوء الدراسة تظهر لنا العلاقة الوثيقة بين التصنيف في الفروق اللغوية وما ألف من كتب في لحن العامة ، وذلك من حيث الدافع والغرض والمنهج ، فما الفروق اللغوية في الواقع إلا باب من أبواب اللحن في الدلالة ، وقدحوت كتب لحن العامة أبواباً كان الغرض منها التفرقة بين الدلالات وتصويبها تبعاً لحقيقتها في اللغة بسبب استعمال الناس لها بمعنى واحد ، على نحو مانجده في كتب الفروق .

وهناك كتب أخرى في الفروق مثل تعريفات الجرجاني وكليات العكبري ومصطلحات التهانوي ومفردات ابن البيطار وغيرها . وقد وجدت أن هذه الكتب قد عُنِيَتْ في الغالب بالتفرقة بين ألفاظ هي من قبيل المصطلحات العلمية مما يختص بمفردات المتكلمين والمناطقة والأطباء الفلاسفة والأصوليين والفقهاء

بغية تحديدها بدقة ، وقد ابتعدت عن الخوض فيها لبعدها عن موضوعنا وعدم عنايتها بالدلالة اللغوية ، أو لعدم اقتصارها على ذلك ، ولكون المصطلحات العلمية لابد في دلالتها من الدقة والتحديد لتكون واضحة المعاني بينة المقاصد عند أصحابها والمعنيين بها .

ثالثاً : نماذج تطبيقية في فروق دلالية

لمعرفة حقيقة الفروق اللغوية وطبيعتها سنعرض لدراسة مجموعة ألفاظ كان قد اختلف اللغويون فيها ، فمنهم من قال بفروقها ، ومنهم من أنكر ذلك . نحاول أن نتبين هنا حقيقة هذا ، وسبب نزاعهم حول دلالة هذه الألفاظ .

1 - قعد وجلس :

ذهبت طائفة من العلماء إلى أن هاتين اللفظتين بمعنى واحد ، وذهبت طائفة أخرى إلى أن في «قعد» معنى ليس في «جَلَس» وذلك أن القُعُود إنما يكون عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجُلُوس كالنوم والسجود ، لأن الجَلْس المرتفع ، فالجُلُوس ارتفاع عما دونه» هكذا فرق ابن فارس ـ ت 395هـ ـ بينهما[63] . وفرق بعضهم بينهما بفرق آخر هو أن القُعُود ما تعقبه لبث بخلاف الجلوس ، ولهذا يقال قواعد البيت دون جوالسه للزومها ، وهو جَليس الملك دون قعيده لأنه يحمد منه التخفيف ، ولذا قيل مَقْعَد صدْق لأنه لا زَوَال له[64] . وأما الراغب الأصفهاني فقد ذكر أن : (أصل الجَلَسْ الغَليظ من الأرض وسمى النجد جَلْساً لذلك . . وجلس أصله أن يَقْعُد بمقعده جلساً من الأرض ، ثم جعل الجُلُوس لكل قُعُود والمَجْلس لكل موضع يَقْعُد فيه الإنسان)[65] . وفي صحاح الجوهري ـ القرن الرابع الهجري ـ : (قَعَدَ . . أي جَلَس)[66] ، وكذا في اللسان [67] ، وفيه أيضاً (الجُلُوس . . . القعود)[68] .

وقد ذكر الحريري ـ ت 516 هـ ـ أن الناس يستعملونهما من غير فرق ، واختار الحريري الفرق بينهما مستنداً في ذلك على ماحكاه الخليل بن أحمد ـ ت 175هـ ـ أن يقال لمن كان قائماً اقعد ، ولمن كان نائماً أو ساجداً اجلس[69] .

فما كان من الشهاب الخفاجي ـ ت 1069هـ ـ إلا أن رد عليه ذلك وقال بتقاربهما في المعنى مستشهداً بالحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء[70] .

وقد ذهب مذهب الحريري ابن هشام اللخمي ـ ت 577هـ ـ حيث اختار القول بالفرق بينهما على ماحكاه الخليل أيضاً ، بعد أن ذكر أن أهل الأندلس لايفرقون بينهما وكان ذلك في القرن السادس الهجري[71] ، وكما ذكر ابن الجوزي ـ ت 597 هـ ـ أن عامة بغداد في القرن السادس الهجري لايفرقون بين جلس وقعد ، فخطأهم في ذلك ورأى الصواب في التفرقة بينهما[72] .

ومما تقدم نجد أن التفرقة بين قعد وجلس التي قال بها بعض اللغويين إنما ترجع إلى المعنى القديم ، وذلك بدلالة نسبتها إلى الخليل وماذكره الراغب الأصفهاني من الفرق بينهما بحسب الأصل ، ثم استعمالهما بمعنى نتيجة التوسع ، وبدليل قول الشهاب الخفاجي : (مع أن الفرق لو سلم هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق ولتقارب معنييهما وقع كل منهما موقع الآخر ، وشاع حتى صار حقيقة عرفية)[73] .

ويبدو أن الذي سجله الجوهري هو المعنى الجديد ، وإن قيل صارت الكلمتان بعد ذلك بمعنى واحد بسبب التوسع ، أي بتعميم دلالة الجلوس بحيث تشمل من كان قائماً بعد أن كان يقال له : اقعد . ونتيجة هذا التطور في المعنى والتوسع فيه جاز إطلاق الكلمتين من غير فرق ، وجرى الاستعمال بهما بمعنى واحد كما نص على ذلك الجوهري والراغب والأصفهاني وصاحب اللسان ، وسجله أصحاب كتب لحن العامة الذين أنكروا هذا التغير الدلالي وحافظوا على الاستعمال القديم وتمسكوا بالدلالة الأصلية . وعلى هذا توجه للفرق بينهما باحثان من المحدثين في ضوء دراستهما للحن العامة[74] .

2 - مائدة وخوان :

جاء في اللسان : ماد الشئ يميد : زاغ وزكا ، ومِدْتُه وأَمَدتْهُ : أعطيتُهُ . والمائِدةُ : الطعام نفسه وإن لم يكن هناك خِوان[75] مشتق من ذلك ، وقيل هي

نفس الخوان ، قال الفارسي لاتسمى مائدة حتى يكون عليها طعام وإلا فهي خوان . وقيل إن المائدة من العطاء . . . والْمُمْتادُ : المطلوب منه العطاء . . . وهو المستعطي المسؤول ، ومنه المائدة ، وهي خوان عليه طعام . . . وقال أبو إسحق : الأصل عندي في مائدة أنها فاعلة من ماد يميد إذ تحرك فكأنها تميد بما عليها أي تتحرك ، وقال أبوعبيدة : سميت المائدة لأنها ميدَ بها صاحِبُها أي «أُعطيها وتُفُضِّل عليه بها . والعرب تقول : مادني فلان يميدني إذا أحسن إليّ . . وقال الجرمي : . . . مادهم يميدهم إذا زادهم ، ولذا سميت المائدة مائدة لأنه يزداد عليها[76] .

والخُوان والخِوان : الذي يؤكل عليه ، معرب . . . وقال الليث : الخوان المائدة ، معرّبة)[77] وفي مفردات الراغب الأصفهاني : (والمائدة الطبق الذي عليه الطعام ويقال لكل واحد منها مائدة . ويقال مادَني يَميدُني أي : أطعمني ، وقيل : يعيشني)[78] . وقد ذكر ابن فارس أن المائدة لايقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام ؛ لأن المائدة من مادني يميدني إذا أعطاك ، وإلا فاسمها خوان[79] .

نجد في هذه النصوص اختلاف اللغويين في اشتقاق المائدة وأثر ذلك في التفرقة بينها وبين الخوان . فحجة الذين قالوا بالفرق بينهما هي أن المائدة من مادك يميدك بمعنى أعطاك أو أطعمك أو زادك وغير ذلك ، وهي لاتميد إلا إذا كان عليها طعام ، ولو جعلنا اشتقاقها من ماد يميد بمعنى تحرك على رأي بعضهم لذهبت هذه العلة في التفريق بينهما . وعلى هذا يكون الفرق الذي ذكروه تبعاً للعلة في التسمية بمقتضى ذلك الاشتقاق ، وهذا مالم يلحظه الذين قالوا إن المائدة نفس الخوان . ويبدو أن التفرقة بينهما هي الأصل ، وذلك بدلالة الاشتقاق وذهاب أكثر اللغويين الأقدمين إليها .

على أن الاستعمال لم يحفل في الغالب بهذه التفرقة وسوى بينهما من حيث الدلالة ، وإن تشبث معظم اللغويين بالفرق بينهما . فقد ذهب أحمد بن فارس[80] ، وأبو هلال العسكري[81] ، والثعالبي[82] ، والحريري[83] ، وابن الجوزي[84] ، وغيرهم ، إلى القول بالفرق بينهما ، وهو أن المائدة لاتسمى كذلك

إلا إذا كان عليها طعام ، وإلا فاسمها خوان ، وقد ذكر بعض العلماء أن الناس يستعملونهما دون تفرقة ، فعدوه خطأ بسبب تعلقهم بذلك الفرق الذي يرجع إلى الدلالة القديمة ، بقول الحريري على سبيل المثال : (ويقولون لما يتخذ لتقديم الطعام عليه مائدة . والصحيح أن يقال له خوان إلى أن يحضر عليه الطعام فيسمى حينئذ مائدة) . ونحن لاننكر ذلك الفرق بين المائدة والخوان ، لكن هذا الفرق لم يعد ملحوظاً في الاستعمال بسبب التطور الدلالي ، إذ صارت الكلمتان بمعنى واحد . يقول الخفاجي حول إطلاق المائدة على الخوان في رده على الحريري : (لامانع من إطلاقه عليه باعتبار أنه وضع عليه أو سيوضع هذا مجازاً والأمر في مثله سهل)[85] . وقد فسر الدكتور مطر هذا الاستعمال بالتطور الدلالي أيضاً ، وجعله من باب تعميم الخاص[86] ، ونرى صواب القرار الذي اتخذه مجمع اللغة العربية في القاهرة بعدم التفريق بين المائدة والخوان وقد جاء مصوباً لما بيناه من كثرة استعمالهما بمعنى واحد .

3 - الغيث والمطر :

ومن الألفاظ التي نجد اللغويين يختلفون فيها من حيث الدلالة : الغيث والمطر . فقدذهب أكثر اللغويين إلى أنهما بمعنى واحد . يقول أبوزيد الأنصاري ـ ت 215 هـ ـ إن (الغيث اسم للمطر كله)[87] . ويقول الجوهري : (الغيث : المطر)[88] . وفي اللسان : إن (الغَيْث : المطر والكَلأ ، وقيل : الأصل المطر ، ثم سمي ما ينبت به غَيْثاً)[89] ، والقلة من العلماء يفرقون بين الكلمتين ، وهذا ما يتمثل فيما نقله الثعالبي ـ ت 430 هـ ـ عن بعض اللغويين القدامى قولهم بأن المطر إذا جاء عقيب المحل أو عند الحاجة إليه ، فهو : الغيث[90] . وذكر الجاحظ ـ ت 255 هـ ـ أن القرآن لا يلفظ بالمطر إلا في موضع الانتقام ، وأن العامة وأكثر الخاصة لايفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث[91] . وذكر بعض اللغوين والمفسرين الفرق بين مطر وأمطر وهذا ليس مسلماً به عند جميع اللغويين والمفسرين . وهذا مردود على رأي طائفة منهم بأن أمطر ومطر بمعنى ، وأن أمطر قد جاءت في الخير في اللغة والقرآن المجيد ، وفي هذه المسألة خلاف كبير[92] .

وأما كتب التفسير ، فقد ذكر الراغب الأصفهاني أن الغيث يقال في المطر وفسر الغيث بالمطر في قوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُه﴾[93] ثم استشهد بقول الشاعر «ذي الرمة» :

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالا[94]

وكذلك لم نجد أية تفرقة بينهما في تفسير الزمخشري باستثناء الفرق الذي ذكره بين مطر وأمطر ، رداً على من قال : مطر في الخير ، وأمطر في الشر وتوهم أنها تفرقة وضعية[95] . وقد فسر القرطبي الغيث بالمطر ثم حكى الفرق بينهما على رأي بعضهم ، فهو يقول في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذي يُنَزّلُ الْغَيْثَ منْ بَعْد مَا قَنَطُوا﴾[96] ، (والغيث المطر ، وسمي الغيث غيثاً لأنه يغيث الخلق . . وَالغيثَ ماكان نافعاً في وقته ، والمطر قد يكون نافعاً وضاراً في وقته وغير وقته ، قاله الماوردي)[97] . وفي مكان آخر فسر القرطبي الغيث بالمطر ودون فرق ، وذلك في قوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُه﴾ حيث قال : «كمثل غيث» أي مطر[98] .

أما فيما يتعلق بأصحاب كتب لحن العامة فقد ذكر ابن الجوزى ـ ت 597هـ ـ أن أهل بغداد في عصره لايفرقون بين الغيث والمطر ، أي يعدونهما بمعنى واحد . وقد خطأ ابن الجوزي ذلك الاستعمال متبعاً الرأي القائل بأن الغيث ماجاء في أيامه والمطر مالم يكن في أيامه[99] .

وملاحظة الجاحظ التي سبق الإشارة إليها يشير فيها إلى أن أكثر الناس لايفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث . الجاحظ هنا لم يخطئ هذا ، بل علله بخفة اللفظ . فإذا وجدنا الكثرة من العلماء يؤكدون أنهما بمعنى واحد ، وهؤلاء المفسرون لايفرقون بينهما ، وأن الناس يستعملون هذه الألفاظ بمعنى واحد بشهادة الجاحظ وابن الجوزي ، نجد أن التفرقة بينهما ضعيفة ، وهي في الواقع رأي لبعض اللغويين ، ويبدو أن القائلين بالفرق بينهما يلحظون الأصل الاشتقاقي للكلمة ، فيرون في الغيث معنى الإغاثة ، ولا يأبه الاستعمال اللغوي العام بهذا الفرق ، ولو سلمنا بالفرق الذي ذهبوا إليه ، فيمكن تفسير ذلك بتطور

الدلالة وتغير مجالها الدلالي من الخاص إلى العام ، أي بتعميم دلالة الغيث . إلى مثل هذا ذهب الدكتور مطر[100] .

4 - الآل والسراب :

اختلف اللغويون كثيراً في دلالة الآل والسراب ، حيث ذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى واحد ، وقال آخرون بالتباين بينهما ، جاء في اللسان : (السراب الآل ، وقيل : السراب الذي يكون نصف النهار لاطئا بالأرض ، لاصقاً بها ، كأنه ماء جار . والآل : الذي يكون بالضحى ، يرفع الشخوص ويزهاها ، كالملا بين السماء والأرض . . . الأصمعي : الآل والسراب واحد ، وخالفه غيره فقال : الآل من الضحى إلى زوال الشمس ، والسراب بعد الزوال إلى صلاة العصر ، واحتجوا بأن الآل يرفع كل شيء حتى يصير آلاً أي شخصاً ، وأن السراب يخفض كل شيء حتى يصير لازقاً بالأرض ، لاشخص له من غدوة إلى ارتفاع الضحى الأعلى ، ثم هو سراب سائر اليوم ، وابن السكيت ، الآل الذي يرفع الشخوص ، وهو يكون بالضحى والسراب الذي يجري على وجه الأرض ، كأنه الماء ، وهو نصف النهار ، قال الأزهري : وهو الذي رأيت العرب بالبادية يقولونه [101] ، وفي مكان آخر من اللسان : (الآل السراب ، وقيل الآل هو الذي يكون ضحى كالماء بين السماء والأرض يرفع الشخوص ويزهاها ، فأما السراب فهو الذي يكون نصف النهار لائطاً بالأرض كأنه ماء جار[102] .

وفرق أبوهلال العسكري بينهما فقال : (الآل هو الشخص الذي يظهر لك من بعيد ، شبه الآل الذي يرتفع في الصحاري ، وهو غير السراب وإنما السراب سبخة تطلع عليها الشمس ، فتبرق كأنها ماء ، والآل شخوص ترتفع في الصحاري للناظر وليست بشيء ، وقيل الآل من الشخوص مالم يشتبه ، وقال بعضهم الآل من الأجسام ماطال ولهذا سمي الخشب آلاً)[103] .

وفي مفردات الراغب الأصفهاني : (آل الشيء شخصه المتردد . . . وقيل لما يبدو من السراب : آل ، وذلك الشخص يبدو من حيث المنظر وإن كان كاذبا ، أو لتردد هواء وتموج فيكون من آل يؤول)[104] .

وكان السراب فيما لاحقيقة له كالشراب فيما له حقيقة . قال تعالى : ﴿**كَسَراب بقيعَة يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً**﴾[105] . وقال تعالى : ﴿**وَسُيِّرت الجبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً**﴾[106] ، وقد فسر الزمخشري في الآية الأولى السراب بقوله : (السراب : مايرى في الفلاة من ضوء الشمس وقت الظهيرة . يسرب على وجه الأرض كأنه ماء يجري)[107] ، وفي تفسير الثانية قال : (فكانت سرابا كقوله : ﴿**فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنْبَثاً**﴾[108] ، يعني أنها تصير شيئاً كلا شيء ، لتفرق أجزائها وانبثاث جواهرها)[109] . وأما القرطبي فقد قال في تفسير الأولى : (والسراب : مايرى نصف النهار في اشتداد الحر ، كالماء في المفاوز يلتصق بالأرض ، والآل الذي يكون ضحى كالماء إلا أنه يرتفع عن الأرض حتى يصير كأنه بين الأرض والسماء ، وسمي السراب سرابا لأنه يسرب ، أي يجري كالماء ، ويسمى الآل أيضاً ، ولايكون إلا في البرية والحر فيغتر به العطشان)[110] ، وفي تفسير الثانية قال القرطبي : (أي لاشيء كما أن السراب كذلك ، يظنه الرائي ماء وليس بماء)[111] .

أما أصحاب كتب لحن العامة أو من ألفوا في لحن العامة فنجد أن ابن قتيبة ـ القرن الثالث الهجري ـ قدذكر أن الناس في عصره لايكادون يفرقون بين الآل والسراب فخطأهم في ذلك ، ورأى الصواب في التفرقة بينهما[112] .

وقد تابع الجواليقي ابن قتيبة في التفرقة بينهما[113] . غير أن لابن السيد البطليوسي موقفاً آخر مما ذكره ابن قتيبة ، إذ رد عليه ذلك بقوله : (هذا الذي قاله قد قاله غيره ، وإنكار من أنكر أن يكون الآل السراب من أعجب شيء سمع به ، لأن ذلك مشهور معروف في كلام العرب الفصيح فمن ذلك قول الأحوص لكثير :

فكنت كمهريق الذي في سقائه لضحضاح آل بالملا يترقرق[114]

وهكذا يتضح من عرضنا لهاتين اللفظتين ومتابعتهما في معجمات اللغة وكتب التفسير واللحن ، مدى الخلاف فيهما والمتمثل بهذا التناقض في المساواة والفرق بينهما ونلاحظ في هذا الجدل مدى الخلط والتداخل في دلالة اللفظتين ،

فالراغب الأصفهاني والقرطبي قد ذكرا أن السراب يسمى الآل أيضاً على الرغم من ذكرهما للفرق بينهما . كما نجد أن القائلين بالتفرقة ليسوا متفقين على فرق واحد بعينه ، وعلى حجة دون سواها ؛ فالعسكري والراغب الأصفهاني لم يخصا حدوث السراب ولا الآل بوقت محدد . في حين اقتصر بعضهم على اختلاف تحديد وقت حدوثهما . كما أن حجة بعضهم لم تكن واضحة قوية . على أننا مع هذا نلاحظ أن أكثر اللغويين يقولون بالتفرقة ، ولعل أقوى حجة ذكروها للتدليل على ذلك ، نجدها في نص الأزهري (وهو الذي رأيت العرب بالبادية يقولونه) ، يعني بذلك استعمال الآل والسراب على ما حكاه ابن السكيت من الفرق بينهما .

ونستنتج من هذا الخلاف أن اللفظتين في الواقع هما من الألفاظ المتقاربة في المعنى ، فالفرق الذي ذهبوا إليه يتصل بحقيقتهما في اللغة ، فهما متحدتان في الدلالة ، إذ إن كليهما «لاشيء» إلا أن هذا يبدو كالشخص وذلك يبدو كالماء على رأي ، أو إن كليهما كالماء إلا أن السراب ملتصق بالأرض ، والآل مرتفع عنها على رأي آخر ، أو إن كليهما كذلك ، إلا أن الآل في أول النهار ، والسراب يكون في منتصفه ، وعلى رأي ثالث . وأيا كان وجه الفرق فهما متحدتان في الدلالة العامة من حيث إن السراب في حقيقة الأمر لاشيء ، والآل كذلك . فجرى بهما الاستعمال بمعنى واحد ، دون الالتفات أو مراعاة لتلك الفروق الدقيقة بينهما ، وعلى هذا تكون التفرقة بينهما بحسب الأصل بدلالة نسبة الفروق إلى أكثر اللغويين القدامى ، فأقدم هؤلاء يونس بن حبيب ـ ت 182 هـ ـ وبدلالة حجة المفرقين أن الآل في اللغة هو الشخص ، وآل كل شيء : شخصه .

هنا يحسن الإشارة إلى أن (آل) التي بمعنى (أهل) ، وهي الواردة في مثل (آل محمد) ـ هي شيء آخر مختلف عن (آل السراب) بنية ودلالة .

5 - الظل والفيء :

وقع خلاف بين أهل اللغة حول دلالة الظل والفيء ، هل هما بمعنى واحد أم ثمة فروق بينهما . ويتلخص هذا الخلاف ، كما ورد في معجمات اللغة

وكتب الفروق والتفسير واللحن في أن الظل يكون بالغداة إلى الزوال ، والفيء بعد الزوال . (يقال : قعدنا في الظل ، وذلك بالغداة إلى الزوال ، وما بعد الزوال فهو الفيء)[115] .

وفي فصيح ثعلب : الظل بالغداة والفيء بالعشي[116] ، وقد ذهب على هذه التفرقة الكثير من أهل اللغة ، وهم يستشهدون على ذلك بقول حميد بن ثور الهلالي :

فلا الظل من برد الضحى تستطيعه ولا الفيء من برد العشي تذوق

وقال أبو الهيثم : كل مالم تطلع عليه الشمس فهو ظل ، والفيء لا يدعى فيئاً إلا بعد الزوال إذا فاءت الشمس أي رجعت إلى الجانب الغربي ، فما فاءت منه الشمس وبقي ظلاً فهو فيء ، والفيء شرقي والظل غربي ، وإنا يدعى الظل ظلا من أول النهار إلى الزوال ، ثم يدعى فيئاً بعد الزوال إلى الليل[117] .

وفي الصحاح : الفيء مابعد الزوال من الظل ، ثم تمثّل ببيت حميد الهلالي ، وقال : إنما يسى الظل فيئاً لرجوعه من جانب إلى جانب[118] ، وفي الحديث الشريف (السلطان ظل الله في الأرض) . لأنه يدفع الأذى عن الناس كما يدفع الظل أذى حر الشمس[119] .

وقد احتج القائلون بالفرق بأنه يقال : ظل الجنة ولايقال فيؤها ، لأن الشمس لاتعاقب ظلها فيكون هناك فيء ، وإنما هي أبداً ظل ، ولذلك قال عز وجل : ﴿**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**﴾[120] ، أراد وظلها دائم أيضاً[121] . وقالوا أيضاً : ولأنه من فاء إذا رَجع ، والظل رجع من جانب المغرب إلى جانب المشرق ، وأصل الظل مطلق الستر ، ولهذا أطلق على ظلام الليل وظل الجنة ، ولذلك قال تعالى : ﴿**وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ**﴾[122] .

وقيل في ظل الليل بمعنى سواده إنه استعارة ، لأن الظل في الحقيقة هو ضوء شعاع الشمس دون الشعاع ، فإذا لم يكن ضوء فهو ظلمة وليس بظل . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : «السلطان ظل الله في الأرض» فالمراد به ستره السابغ على عباده ، المنسدل على بلاده»[123] .

ونجد أن القائلين بالتفرقة بين اللفظتين ليسوا متفقين على فرق بعينه ، فقد ذكر بعضهم فروقا فيها شيء من الاختلاف عما سبق ذكره ، كما في تفرقة ابن قتيبة القائل بأن الظل يكون غداة وعشية ومن أول النهار إلى آخره ، وأن الفيء لايكون إلا بعد الزوال[124] ، وقد ذكر أبو هلال العسكري أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ، وأن الفيء بالنهار ولم يخصه بوقت مابعد الزوال أو بالعشي ، فهو يقول : (الفرق بين الظل والفيء أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ولايكون الفيء إلا بالنهار ، وهو مافاء من جانب إلى جانب أي رجع ، والفيء الرجوع ويقال الفيء التبع لأنه يتبع الشمس)[125] .

كذلك فرق بينهما الراغب الأصفهاني بأن : «الظل ضد الضِّح ، وهو أعم من الفيء فإنه يقال : ظل الليل وظل الجنة . ويقال لكل موضع لم تصل إليه الشمس ظل ، ولايقال الفيء إلا لما زال عنه الشمس) ، وقال في قول الشاعر : يتبع أفياء الظلال عشية ، إن الظلال عام والفيء خاص ، وهو من إضافة الشيء إلى جنسه[126] ، يعني بذلك : أفياء الظلال . وفيما يتعلق بكتب التفسير فلم ينص الزمخشري صراحة على التفرقة بينهما حين عرض لتفسير الآيات الكريمات اللائي ورد فيهن ذكر الظل والفيء ، إلا أن كلامه يشير بأنه يميل إلى القول بالتفرقة بينهما[127] ، إلا أن القرطبي فرق بينهما وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ**﴾[128] ، وفي تفسير قوله تعالى : ﴿**يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ**﴾[129] حيث ذكر آراء القائلين بالتفرقة بين اللفظتين ، وحكى الفرق عنهم بأن الظل بالغداة والفيء بالعشي[130] . وقد جعل الظل عاماً والفيء خاصاً في حديثه عن الآية الثانية ، فيقول : (أي يميل ـ يعني الظل ـ من جانب إلى جانب ، ويكون أول النهار على حال ، ويتقلص ثم يعود في آخر النهار على حالة أخرى . . . ومنه قيل للظل بالعشي : فيء لأنه فاء من المغرب إلى المشرق ، أي رجع والفيء رجوع[131] .

وهكذا نرى أن معظم اللغويين يقولون بالفرق بين الظل والفيء ، على حين يذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى واحد كما جاء في اللسان في أن الظل هو

الفيء الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس[132] . وذكر الذين صنفوا في لحن العامة كابن قتيبة[133] ، والحريري[134] ، وابن الجوزي[135] أن الناس في استعمالهم اللغوي لايفرقون بين الظل والفيء . يقول ابن قتيبة مثلا (ومن ذلك الظل والفيء يذهب الناس إلى أنهما شيء واحد . . .) وإذ يلاحظ هؤلاء العلماء ممن ألفوا في لحن العامة أن استعمال هاتين اللفظتين بمعنى مما يضعه الناس غير موضعه فيذهبون إلى تخطئة هذا الاستعمال ، محافظين على ما روي من الفرق بين اللفظتين . وفي تعقيب الشهاب الخفاجي على الحريري الذي أنكر أن يكون الظل بمعنى الفيء يبين أن اللغويين على خلاف في هذه المسألة ، وماذكره الحريري من الفرق بينهما وإن اشتهر ليس بمسلم ، ولهذا قال في شرحه : (إن الفيء وإن كان على ماذكره المصنف ـ يعني الحريري ـ لايمتنع أن يقع موقع الظل حيث كان ظلا يستظل به ، فيقال قعدت في فيء الشجرة أي ظلها ، وعليه قول الجعدي في أهل الجنة :

فسلامُ الإله يغدو عليهمْ وفُيوءُ الفِردَوْسِ ذات الظلال

فأوقع الفيء موقع الظل ، وإن كان الفيء أخص منه ، ألا ترى أن الجنة لاشمس فيها حتى يكون فيها فيء)[136] .

نستنتج مما سبق بأن الكلمتين «الظل والفيء» من الألفاظ المتقاربة في المعنى ، إذ إن الظل عام والفيء خاص على قول أكثرهم ، ثم استعملا بمعنى واحد على سبيل تعميم الدلالة . وهذا ما أكدته الدراسة الحديثة في لحن العامة[137] ، وبهذا يكون التباين الذي ذكره العلماء بينهما ، بحسب الأصل وبمقتضى الاشتقاق .

6 - السنة والعام والحَوْل والحِجة :

إن اللغويين على خلاف في هذه الألفاظ ، فطائفة من اللغوين تذهب إلى أن الألفاظ بمعنى واحد دون أي فرق بينهما ، وأخرى تقول بالتباين فيها ولعل ثعلبا ـ ت 291 هـ ـ أقدمُ من فرق بين السنة والعام وذلك بقوله : (السنة من أي يوم عددتها فهي سنة والعام لايكون إلا شتاءً وصيفاً) ، وليس السنة والعام

مشتقين من شيء . فإذا عددنا من اليوم إلى مثله فهو سنة يدخل فيه نصف الشتاء ونصف الصيف ، والعام لايكون إلا صيفاً وشتاءً ، من الأول يقع الربع والربع والنصف والنصف ، إذا حلف لايكلمه عاما لايدخل بعضه في بعضه ، إنما هو الشتاء والصيف . والعام أخص من السنة فعلى هذا تقول : كل عام سنة وليس كل سنة عاماً)[138] ، وعلى هذه التفرقة ذهب الجواليقي في كتابيه التكملة وشرح أدب الكاتب ، وقد لاحظ أن استعمال الناس لهاتين اللفظتين ـ العام والسنة ـ بمعنى واحد فأنكر ذلك ، وأكد الفرق بينهما على ماروي عن ثعلب ، كما فرق بين اللفظتين أبوهلال العسكري ـ ت 395 هـ بأكثر من فرق واحد ، تفرقة تختلف عما ذكر عن ثعلب ، يقول العسكري : (الفرق بين العام والسنة ، أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور . ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الرَّنِج قيل عام الرَّنِج ، ولما لم يقل شهور الرَّنِج ، لم يقل سنة الرَّنج . ويجوز أن يقال : العام يفيد كونه وقتاً لشيء ، والسنة لاتفيد ذلك . ولهذا يقال : عام الفيل ولايقال سنة الفيل ، ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ، ولايقال عام مائة وعام خمسين ، إذ ليس وقتاً لشيء مما ذكر من هذا العدد)[139] ، وبعد هذه الفروق كلها يعود العسكري فيقول : (ومع هذا فإن العام هو السنة ، والسنة هي العام ، وإن اقتضى كل واحد منهما ما لايقتضيه الآخر مما ذكرناه . كما أن الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل ، وإن كان الكل إحاطة بالأبعاض ، والجمع إحاطة بالأجزاء)[140] كذلك فرق العسكري بين السنة والحجة بقوله : (إن الحجة تفيد أنها يحج فيها ، والحجة المرة الواحدة من حج يحج ، والحجة فعلة مثل الجلسة والقعدة ، ثم سميت بها السنة كما يسمى الشيء باسم مايكون فيه)[141] ومن هنا يتضح لنا مدى اختلاف فروق العسكري عن تفرقة ثعلب ومن تابعه عليها ، وفروق العسكري أقرب ماتكون إلى إعمال المنطق منه إلى الواقع اللغوي ، فهي فروق غير لغوية وينقصها الشواهد الصحيحة التي تدل بوضوح على مراعاة هذه الفروق في الاستعمال اللغوي ، ولهذا نرى أن مثل هذه الفروق بعيدة عن الاستخدام اللغوي العام ، ولا أدل على ذلك من قول العسكري نفسه ، بأن العام هو السنة والسنة هي العام .

ونجد من القائلين بالفروق بين هذه الألفاظ ، الراغب الأصفهاني ـ ت 502هـ ـ الذي ذكر أيضاً غير فرق بين السنة والعام ، وتفرقته تختلف عما ذكره العسكري فهو يقول (العام كالسنة ، لكن كثيراً ما يستعمل السنة في الحول الذي يكون فيه الشدة والجدب ، ولهذا يعبر عن الجدب بالسنة ، والعام فيما فيه الرخاء والخصب . . . وقيل سمي السنة عاما لعموم الشمس في جميع بروجها)[142] .

كما فرق الراغب الأصفهاني بين الحول والسنة بقوله : (والحول السنة اعتباراً بانقلابها ودوران الشمس في مطالعها ومغاربها)[143] . من الملاحظ أن فروق الراغب الأصفهاني تتجاوز كثيراً حدود اللغة ، فهذه الأمور التي ذكرها في فروقه لايؤخذ بها في الاستعمال ، ماعدا تفرقته بين السنة والعام التي ذكرها في مقدمة حديثه التي هي في الواقع نتيجة الاشتراك اللفظي الحاصل بين معاني السنة ، وليست تفرقة وضعية بينها وبين العام ، والسياق هو الذي يحدد لنا إذا كان المقصود بالسنة الجدب لا العام . ويبدو أن هذه التفرقة رهن باستعمال معين ولاتظهر إلا من خلال السياق ، لأن الكلمة من المشترك اللفظي إذ تستعمل بمعنى العام تارة ، وبمعنى الجدب تارة أخرى ، فليست هناك تفرقة وضعية مطلقة ، بسبب هذا الاستخدام في معنى السنة الذي تتوقف معرفته على السياق والمقصود من النص . وهذا مايفهم مما جاء في اللسان الذي ذكر المعنيين للسنة : (السنة واحدة من السنين . قال ابن سيده : السنة العام . . . والسنة مطلقة : السنة المجدبة ، وأوقعوا ذلك عليها إكباراً لها وتشنيعاً واستطالة ، يقال : أصابتهم السنة . . . والسنة : الأزمة والأصمعي : أرض بني فلان سنة إذا كانت مجدبة ، وهي من الأسماء الغالبة نحو الدابة في الفرس والمال في الإبل)[144] ، وهذا ماذكره صاحب اللسان باستعمال السنة في الغالب بمعنى الجدب ، ولم يتطرق إلى تلك الفروق والاعتبارات العديدة التي ذكرها المفرقون ، بل على خلاف ذلك نجد في اللسان السنة بمعنى العام فقط كما في قول ابن سيده ، وفيه الحجة : السنة[145] ، وفيه الحول : سنة بأسرها[146] ، وفيه العام : الحول يأتي على شتوة وصيفة[147] ، يفسر اللسان هنا اللفظة الواحدة بالأخرى دون فرق . كذلك لم نجد تلك الفروق في تفسير الزمخشري ، حين عرض لتفسير الآيات الكريمات

اللواتي وردت فيهن هذه الألفاظ[148] ، إذ نجده لايفرق بينها ، بل إن كلامه في هذه المواضع يستعيض عن ذكر الواحدة بالأخرى في أثناء شرحه ، كتفسيره الحجج بالسنين[149] ، في قوله تعالى : ﴿**عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ**﴾[150] ، وكتفسير العام بالسنة[151] ، وذلك في قوله تعالى : ﴿**فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ**﴾[152] ، وفي قوله تعالى : ﴿**فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَاماً**﴾[153] لم يشر الزمخشري إلى التفرقة الدلالية بين السنة والعام اللتين اجتمعتا في الآية الكريمة ، فإن الذي ذكره حول اجتماعهما هو : (فإن قلت : فلم جاء المميز أولاًبالسنة والثانية بالعام؟ قلت : لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض ينتحيه المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو نحو ذلك[154] . فالزمخشري هنا لم يجعل المخالفة بين هذين اللفظين في الموضع الواحد لأجل إفادة معنى أو بسبب فارق معنوي بينهما ، وإنما جعله لغرض بلاغي هو اجتناب التكرار المعيب .

وفي خاتمة هذا العرض لآراء اللغويين والمفسرين ومناقشتها ومن متابعة طرائق الاستعمال اللغوي لهذه الألفاظ ، نخلص إلى القول بتعدد هذه الفروق واختلافها بين عالم وآخر ، ومن ثم عدم اتفاقهم على فرق بعينه .

إضافة إلى هذا بُعد تلك الفروق عن مقياس الحس اللغوي العام ، وتجاوزها حدود اللغة في أحيان كثيرة . وفي ضوء التطور الدلالي أيضا يمكن تفسير استعمال الحجة بمعنى السنة أو العام ، وذلك أن الحجة تقع في السنة ثم سميت بها السنة ، وهذا من باب تسمية الشيء باسم مايكون فيه ، وقد اعترف العسكري بهذا في تسميته السنة بالحجة ، لكنه التزم بالأصل . وهذا الاستعمال في التسمية هو في حقيقته على سبيل المجاز للعلاقة الزمانية ، وهو من أوجه تطور دلالة الألفاظ .

إن الخلاف في وقوع الفروق اللغوية سببه اختلاف اللغويين والمفسرين في النظرة إلى فكرة المعنى اللغوي وتباين مواقفهم ومناهجهم في النظر إلى اللغة ، إضافة إلى ذلك ماتركته النظرة العقلية والمنطقية من أثر واضح عند العلماء

ومنهجهم في تناول الفروق لاقتران حدوثهما بالظروف اللغوية عامة وبالتطور الدلالي خاصة ، واعتقد أن الفروق اللغوية تفتح بابا للتحليل الدلالي وينبغي أن تتضح طبيعة الجهود الدلالية العربية القديمة ، خاصة وأننا نتلمس توظيفاً للبحوث الدلالية التطبيقية على نحو واسع في حياتنا العلمية .

الهوامش والمراجع

(1) انظر : د .حسين نصار في كتابه (**المعجم العربي**) ، د .عبدالعزيز مطر : في كتابه لحن **العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** ، د .رمضان عبدالتواب : في كتابه لحن العامة وغيرهم .

(2) ينظر في : **لسان العرب** ، مادة لحن جـ3 ، ص 353 ، **وأساس البلاغة** للزمخشري ، جـ2 ، ص336 .

(3) **العربية** ، **يوهان فك** : ص 236 . ترجمة عبدالحليم النجار ، نشر : مكتبة الخانجي بمصر 1951م .

(4) جرجي زيدان **تاريخ التمدن الإسلامي** جـ 3 ، ص85 ، القاهرة : دار الهلال .

(5) انظر : طيبة الشذر : **ألفاظ الحياة الثقافية** ، القاهرة : مؤسسة الأهرام 1989م ، ص 359, 360, 361, 358 .

(6) **يوهان فك** : **العربية** ، ص236 .

(7) السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله : ت 36هـ **أخبار النحويين البصريين** ، تحقق كرينكو ، المطبعة الكاثوليكية بيروت : 1936م ، ص22 .

(8) ألفاظ الحياة الثقافية ، ص 326 .

(9) **العقد الفريد** ، جـ2 ، ابن عبد ربه : تحقيق أحمد أمين وآخرين ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة : 1965م ، ص478 .

(10) **العقد الفريد** ، جـ2 ،ص479 .

(11) **الخصائص** ، ابن جني : جـ2 ، تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الهدى ، بيروت : أوفسيت عن طبعة دار الكتب المصرية 1952م ، ص8 .

(12) لحن **العوام** ـ أبوبكر محمد بن حسن الزبيدي ت 379هـ تحقيق رمضان عبدالتواب مطبعة الكمالية ، مصر : 1964م ، ص4 .

(13) **البيان والتبين** ، جـ 1 ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ت 255هـ ـ دار مكتبة الحياة بيروت : أوفسيت عن طبعة القاهرة ، 1306هـ ـ ص137 .

(14) المعجم العربي ، جـ1 ، ص96 ، وانظر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د .عبدالعزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة : 1966م ، ص35, 37 .

(15) المعجم العربي ، جـ1 ،ص 114 . حسين نصار : دار مصر للطباعة ، 1968م .

(16) ينظر تفصيل هذه العوامل في لحن العامة ، د . رمضان عبدالتواب ـ ص57, 59 وغيرها من

الصفحات لشرح الظواهر المشتركة التي طرأت على الألفاظ الفصيحة على لسان العامة في المصنفات المختلفة المؤلفة في هذا الموضوع .

(17) انظر : **درة الغواص ص**11 ، التكملة ، ص5 ، ودرة الغواص ص6 ، التكملة ص9 ، وانظر درة الغواص ص198 ، التكملة ص11 وغيرها من الصفحات الأخرى التي لامجال لذكرها هنا .

(18) أدب الكاتب ، لأبي محمدعبدالله بن مسلم بن قتيبة تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد : مطبعة السعادة بمصر 1963م ، ص21 .

(19) أدب الكاتب ، ص9 الوكع في الرجل أن تميل إبهامها على الأصابع حتى يرى أصلها خارجا ، والكوع في الكف أن تعوج من قبل الكوع/ والكوع رأس الزند الذي يلي الإبهام . والحنف أن تقبل كل واحد من إبهامي الرجلين على الأخرى ، وقيل الحنف المشي على ظهر القدم . والفدع في الكف زيغ بينها وبين عظم الساعد ، وفي القدم زيغ بينها وبين عظم الساق ، واللمى سمرة في الشفتين تخالطهما حمرة وذلك مما يمدح به ، واللطع بياض الشفتين وذلك مايذم به عن شرح أدب الكاتب للجواليقي ص 54 ,55 .

(20) العربية يوهان فك ص132 ,133 .

(21) أدب الكاتب ، ص35 .

(22) أدب الكاتب ، ص 36 .

(23) أدب الكاتب ، ص23 .

(24) أدب الكاتب ، ص31 .

(25) أدب الكاتب ، ص33 .

(26) أدب الكاتب ، الصفحات التالية : ص 27 ,35 ,38 ,56 ,65 ,66.

(27) أدب الكاتب ، ص35 .

(28) انظر تفصيل ذلك في **فقه اللغة** للثعالبي ، ص85 ، **وشرح أدب الكاتب** للجواليقي ، ص143 .

(29) **الفروق اللغوية** ، الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري أبو هلال ، ت395 هـ ، مكتبة المقدسي ، القاهرة : 1353هـ ، ص7 .

(30) **الفروق** اللغوية ، ص14 .

(31) **الفروق** اللغوية ، ص16 .

(32) الفروق اللغوية ، ص 79 ,80 .

(33) الفروق ، ص 91 .

(34) التوبة ، آية 82 .

(35) الفروق ، ص92 .

(36) الفروق ، ص 102 .

(37) الفروق ، ص 236 .

(38) الفروق ، ص 239 .

(39) الفروق ، ص 252 .

(40) الفروق ، ص 255 .

(41) الفروق ، ينظر أمثلة ذلك في الصفحات : 20, 21, 24, 31 - 32, 52, 45 .

(42) الفروق ، ص7 .

(43) الفروق ، الصفحات : 24, 60, 82 - 83, 94, 114, 204, 243 .

(44) الفروق ، ص 82, 83 .

(45) الفروق ، ص 35, 36 .

(46) الفروق ، ص 16 .

(47) الفروق ، ص101 .

(48) اللسان ، مادة شيأ ، ج1 ، ص103 ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، ت711 : دار صادر ، بيروت : 1374هـ .

(49) الفروق ، ص11 .

(50) اللسان ، مادة نبأ ، ج1 ، ص 162 .

(51) الفروق ص 11 .

(52) اللسان ، مادة نأي ، ج15 ، ص 300, 301 .

(53) الفروق ، ص255 .

(54) اللسان ، مادة جيأ ، ج1 ، ص 51 .

(55) **إصلاح المنطق** ، لأبي يوسف بن إسحاق السكيت : ت 244 هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، 1971 ، ص242 .

(56) الفروق ، ص 225 .

(57) إصلاح المنطق ، ص 42 .

(58) الفروق ، ص256, 257 .

(59) إصلاح **المنطق** ، ص125 .

(60) الفروق ، ص220 .

(61) الروم آية 15 .

(62) إصلاح **المنطق** ، ص252, 253 .

(63) **الصاحبي** ، لأبي الحسن أحمد بن فارس : 395 هـ ، بيروت : 1963 ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، ص96, 97 .

(64) **الإتقان في علوم القرآن للسيوطي** ، ج1 ، مطبعة البابي ، مصر : 1951 ، ص195 ، وشرح درة الغواص للخفاجي ، ص187 .

(65) **المفردات في غريب القرآن** ، **الحسن بن محمد الأصفهاني** : تحقيق محمد أحمد خلف الله ، القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1970 ، ص94 .

(66) الصحاح مادة قعد : ج1 ، إسماعيل بن حماد الجوهري : تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، ص522 .

(67) اللسان ، مادة قعد ، ج6 ، ص39 .

(68) اللسان ، مادة جلس ، ج6 ، ص39 .

(69) **درة الغواص** ، للقاسم بن علي الحريري : ت 546 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة : 1975 ، ص88 .

(70) شرح درة الغواص ، ص187 .

(71) **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** ، ص115 .

(72) **تقويم اللسان** ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي : ت597 هـ ، تحقيق : عبدالعزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة : 1966 ، ص93 .

(73) شرح **درة الغواص** ، شهاب الدين أحمد الخفاجي : ت1069هـ ، قسطنطينة ، مطبعة الجوائب ، ص187 .

(74) **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** ، ص196 ، 285 ، و**لحن العامة** والتطور اللغوي ، د .رمضان عبدالتواب ، ص217 .

(75) لسان العرب ، مادة خون ج13 ، ص146 ، اختلف في حقيقة الخوان والصحيح أنه معرب على قول أكثرهم . انظر : المعرب للجواليقي ، ص129 - 130 ، وشفاء الغليل للخفاجي ، ص122 ، وقال أدي شير : الخوان والأخوان : ما يوضع عليه الطعام ليؤكل : تعريب خوان وأصل معناها الطعام والوليمة ، الألفاظ الفارسية المعربة ، ص58 .

((76) لسان العرب ، مادة ميد ، ج3 ، ص411 ، وانظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ، ص174, 106 ، والصحاح ، مادة ميد ، ج1 ، ص538 .

(77) لسان العرب ، مادة خون ، ج13 ، ص46 .

(78) المفردات في غريب القرآن ، ص495 .

(79) الصاحبي ، ص98 .

(80) الصاحبي ، ص98 .

(81) الفروق اللغوية ، ص258 .

(82) **فقه اللغة وسر العربية** ، ص50 ، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، ت430هـ ، تحقيق مصطفى السقا ، مصر : مطبعة البابي ، 1972 .

(83) درة الغواص في أوهام الخواص ، ص10 .

(84) تقويم اللسان ، ص120 .

(85) شرح درة الغواص ، ص38

(86) **لحن** العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص97 ، وانظر : تقويم اللسان ، ص66, 67 .

(87) كتاب المطر للأنصاري ، ص104 ، ضمن البلغة في شذور اللغة . نشرة الأب لويس شيخو .

(88) الصحاح ، مادة غيث ، جـ1 ، ص289 .

(89) اللسان ، مادة غيث ، جـ2 ، ص175 .

(90) فقه اللغة وسر العربية ، ص 278 .

(91) البيان والتبين ، جـ 1 ، ص 20 .

(92) انظر : تفصيل ذلك ؛ في لسان العرب ، مادة مطر ، جـ 5 ، ص 178 ، ومفردات الراغب الأصفهاني ، ص 713 ، والكشاف للزمخشري ، جـ 2 ، ص126 ، وتفسير القرطبي ، جـ 9 ، ص88 ، وفقه اللغة وسر العربية ، ص375 ، وشرح درة الغواص للخفاجي ، ص123 ، ودرة الغواص ، ص48 .

(93) الحديد الآية 20 .

(94) المفردات في غريب القرآن ، ص 373, 374 .

(95) الكشاف ، جـ 1 ، جـ 4 ، ص 224, 307, 308 ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري : ت 528هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت : ص560 .

(96) الشورى الآية 28 .

(97) لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري : ت 671 هـ ، دار الجامع لأحكام القرآن ، جـ 16 ، الكتاب العربي للطباعة والنشر عن طبعة دار الكتب المصرية ، ص28 .

(98) الجامع لأحكام القرآن ، جـ16 ، ص 255 .

(99) تقويم اللسان ، ص 162 .

(100) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص 284 ، ومقدمة تقويم اللسان ، ص68 .

(101) اللسان ، مادة أول ، جـ 11 ص 36 .

(102) اللسان ، مادة سرب ، جـ 1 ص 465 .

(103) الفروق ، ص 131 , 233 .

(104) المفردات في غريب القرآن ، ص 38 .

(105) النور الآية 39 .

(106) النبأ عم الآية 20 .

(107) الكشاف ، جـ 3 ، ص 243 .

(108) الواقعة الآية 6 .

(109) الكشاف ، جـ 4 ، ص 688 .

(110) الجامع لأحكام القرآن ، جـ 12 ، ص 182 .

(111) الجامع لأحكام القرآن ، جـ9 ، ص176 .

(112) أدب الكاتب ، ص 28, 29 .

(113) أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي : شرح أدب الكاتب ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة : 1350 هـ ، ص 133 .

(114) الاقتضاب في شرح الكتاب ، أبو محمدعبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي : ت21 هـ ، بيروت : 1973 ، دار الجيل ، ص111 .

(115) إصلاح المنطق ، ص 150, 320

(116) الفصيح وشرحه المسمى التلويح ، ص95 .

(117) انظر : اللسان ، مادة فيأ ، جـ1 ، ص 124 ، ومادة ظلل ، جـ 11 ، ص 415 .

(118) الصحاح ، مادة فيأ جـ 1 ، ص 64, 63 .

(119) اللسان ، مادة ظلل ، جـ 11 ، ص 416 .

(120) الرعد الآية 35 .

(121) اللسان ، مادة ظلل ، جـ 11 ، ص 16 .

(122) الواقعة الآية 30 .

(123) درة الغواص للحريري ، ص56 ، وشرح درة الغواص للخفاجي ، ص 27, 26 .

(124) أدب الكاتب ، ص 27 .

(125) الفروق اللغوية ، ص 253 .

(126) المفردات في غريب القرآن ، ص316, 317 .

(127) الكشاف ، جـ1 ، ص523 ، جـ 2 ، ص 532 ، 609 ، جـ 3 ، ص 282, 401 .

(128) الفرقان الآية 45 .

(129) النحل الآية 48 .

(130) أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري : **الجامع لأحكام القرآن** ، جـ 13, 37, 38 . مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة : 1950م

(131) الجامع لأحكام القرآن ، جـ 10 ، ص 111 .

(132) اللسان ، مادة ظلل ، جـ 11 ، ص 415 . ومادة فيأ ، جـ 1 ، ص 125 .

(133) أدب الكاتب ، ص27 .

(134) درة الغواص ، ص 56 .

(135) أبو الفرج عبدالرحمن الجوزي : ت 597 هـ ، تقويم اللسان ، تحقيق عبدالعزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة : ص 165 .

(136) شرح درة الغواص ، ص 25, 26 .

(137) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص 197 .

(138) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، ص 8 ، وقد جاء هذا النص أيضاً في شرح أدب ا لكاتب للجواليقي ، ص 83 .

(139) الفروق اللغوية ، ص 264 . الرَّنج : النارجيل ، وهو جوز الهند ، حكاه أبوحنيفة ، وقال أحسبه معرَّبا (اللسان جـ1 ، ص 1234) .

(140) الفروق ، ص 224 .

(141) الفروق ، ص224 .

(142) المفردات في غريب القرآن ، ص 357, 358, 527 .

(143) المفردات في غريب القرآن ، ص 193 .

(144) اللسان ، مادة سنة ، جـ 13 ، ص 501, 502 .

(145) اللسان ، مادة حجج ، جـ2 ، ص227 .

(146) اللسان ، مادة حول ، جـ 11 ، ص184 .

(147) اللسان ، مادة عوم ، جـ12 ، ص431 .

(148) الكشاف ، جـ1 ، ص 278 ,279 ,288 ,289 ,166 ,621 ,305 ,307 .

(149) الكشاف ، جـ3 ، ص 405 .

(150) القصص الآية 27 .

(151) الكشاف ، جـ1 ، ص 305 ,307 .

(152) البقرة الآية 295 .

(153) العنكبوت الآية 14 .

(154) الكشاف ، جـ 3 ، ص455 ,446 .

* * *